الاقتصاد التضامني وتمثل الفاعل المحلي للممارسة التنموية لتنظيمات القرب.

Solidarity economy and how does the local actor perceive the developmental practice of the proximity organizations

عبد الصبور لكرمات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش -المغرب.

ملخص: يعتبر مجال التنمية المحلية، مجال خصب لتفاعل مختلف الفاعلين في مجال التنمية فهناك فاعلين مؤسساتيين وغير مؤسساتيين. يعملون على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سمح بوجود علاقة تفاعلية، ما بين الفاعل المحلي والجمعيات والتعاونيات التي تنشط في المجتمع المحلي. مسألة التفاعل تتولد عنها مجموعة من المواقف والتصورات والأحكام والتي تؤثر بشكل أو بآخر على إمكان تطوير الاقتصاد التضامني باتجاه تحقيق التنمية المحلية. انطلاقا من هده العلاقة التداخلية سيتم العمل على تحليل بنية المحتوى المتضمن في التمثلات والتصورات التي يحملها الفاعل المحلي حول التنظيمات التعاونية ومن خلالها حول الاقتصاد التضامني وعلاقة كل ذلك بالتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الفاعل المحلي، التمثلات، الجمعيات، التعاونيات، الاقتصاد التضامني، التنمية المحلية.

Abstract: The local development is considered a rich reaction sphere of the development actors . the institutional actors work on fulfilling social and. Economic development which allows that interaction between the local actor and the associations and cooperatives being active in the local community. This interaction brings about a set of perception and judgements which has an effect in a way or another on developing the solidarity economy towards achieving local development. Based on this interconnected relationship, there is going to be an analysis of the content structure contained in the perceptions and the representations being held by the local actor on what are the cooperative organizations and through them on what is the solidarity economy and how all this related to the local development.

Keywords: local actor, representations, association ,cooperative , solidarity economy , local development.

مقدمة:

يتأسس فعل التنمية المحلية في عمقه على التموقع الإيجابي في المكان والزمان وذلك بالعمل على تطوير أداء التنظيمات الاجتماعية وتحديدا الجمعيات والتعاونيات التنموية، التي تنشط في الفضاء المحلي، باتجاه خلق نوع من التنظيم المثمر، والذي ينبغي أن يقوم أساسا على الاستثمار الأمثل للاستعدادات الاقتصادية الكامنة عند الأفراد. وذلك بتوجيهها باتجاه خدمة ما هو عام ومشترك، بدل التركيز على ما هو فردي ضيق. أي الانتقال بالفرد من مجال الأنانية المفرطة إلى مجال الفردانية الإيجابية بالمعنى الذي حدده ألكس دو طوكفيل (ألكس دو طوكفيل، 1997، ص127-158) بشكل تصبح فيه المصلحة الفردية غير متعارضة مع المصلحة الجماعية بل خادمة لها. فالإنسان لا يكون إنسانا في انغلاقه، ولكن في انفتاحه على الجماعة البشرية التي يتنمي إليها، والتي يربطه وإياها ما يمكن تسميته بمبدأ الارتباط الداخلي. كمبدأ نظم قديما علاقة الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها. علاقة الترابط هذه شكلت على مر التاريخ الإنساني الغاية الطبيعية للإنسان (أرسطو، 1980، ص8-10) كمواطن له القدرة على المشاركة في تدبير الشأن العام، عبر الانخراط الإيجابي في تنظيمات اجتماعية، تنظم الرابطة الاجتماعية بين الأفراد وتعمل على توزيع وتداول مجموعة من القيم الإيجابية، والتي تسمح بإمكانية تنمية المجتمع. إن الوصول إلى التنمية المحلية كهدف منشود عبر مدخل الاقتصاد الاجتماعي، مسألة تستدعي أن تكون هناك تنظيمات للقرب تمتلك الرغبة والكفاءة على مستوى ترجمة الأهداف التنموية إلى واقع. بالإضافة إلى تمتع الأعضاء المنخرطين في هذه التنظيمات باستقلالية التدبير وديمقراطية اتخاذ القرار وأفضلية العمل على الرأسمال، على مستوى توزيع العائدات. كل هذه الأمور تستدعي إعادة التفكير في إمكانية مواجهة البنيات الذهنية التقليدية والتي تبدو جلية في مجموع التمثلات التي يحملها الفاعل المحلي حول العمل الجمعوي كعمل تضامني، بحيث نجدها تنخرط في الصراعات الكامنة والصريحة، التي تفرزها العلاقات القائمة ما بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية، التي تملك أو لا تملك السلطة ضمن حدود معينة (الان توران، 1987، ص6) فالفاعل المحلي يتأثر بأشكال التواصل السائدة، كما يتأثر بأشكال السيطرة المفروضة والعنف والفوضى الناتجة عن الصراعات القائمة، ما بين مختلف الفاعلين، لذلك يجب الانطلاق من الفاعلين الاجتماعيين، ومن الصراعات القائمة التي تجعل بعضهم في مواجهة البعض، وذلك حتى نفهم حدود الأدوار التنموية الممكنة للتنظيمات الجمعوية، في إطار مجال الاقتصاد التضامني ورهان التنمية المحلية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر فعل التنمية المحلية مجالا خصبا لتفاعل مختلف الفاعلين، إنه حلقة وصل بين الفاعل المحلي والجمعيات التنموية. فهذه الإطارات وتبعا للأدوار التنموية التي تقوم بها، وقدرتها على الاقتراب المنظم من المجتمع المحلي أصبحت تشكل فضاء للتواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الفاعلين الاجتماعين. نظام التواصل والتفاعل هذا يبقى موجها بمجموعة من التمثلات والتصورات والمواقف والأحكام المرتبطة جدليا بالسياق الاجتماعي للفاعل المتدخل في عملية التنمية التي نرجوها عبر مدخل الاقتصاد التضامني. فهي إذن انعكاس

عضوي للوضعية الاجتماعية التي تحتلها ذات الفاعل الاجتماعي. إن هذه المواقف والأحكام تمكننا من رصد المسافة بين "الخطاب التنموي" الذي تنتجه ذات الفاعل الاجتماعي وبين الممارسة التنموية الفعلية الممكنة عبر التنظيمات الجمعوية. لذلك فالإشكالية موضوع الاشتغال ترتبط بطبيعة العلاقة الجدلية القائمة ما بين نسق التمثلات الاجتماعية التي يحملها الفاعلون المحليون حول الجمعيات التنموية، وتأثير هذه التمثلات على مشاركة ذات الجمعيات والتعاونيات في فعل التنمية المحلية. فالفاعل الذي ينتمي للجمعية وللمجتمع المدني، يشارك وينخرط في التنمية المحلية، انطلاقا من حمولات ثقافية وتصورات ذهنية يحكمها منطق نفعي، يقوم على ربط النشاط التطوعي بالربح بصيغة المفرد لا الجمع، بالريع وبالكسب غير المشروع، الشيء الذي يؤثر سلبا على سلوك الفاعل التنموي وعلى الأدوار التنموية للجمعيات التنموية. إن هذه التصورات تؤثر على تدبير التنمية المحلية. فالتنمية كسيرورة تقترن في جوهرها بتحسين شروط جودة الحياة، وتسهيل الولوج للصحة والتعليم والتشغيل، وذلك بتفعيل مبادئ الحكامة والديمقراطية التشاركية؛ وبالتالي فالقوانين موجودة والمؤسسات المعنية قائمة والخطاب الذي ننتجه خطاب متطور، غير أن المشكل كل المشكل هو كيف يتمثل الفاعل المحلي كل هذه العناصر.

إن عملية الفهم الموضوعي للإشكالية موضوع الاشتغال تتأسس في عمقها على الربط الدينامي ما بين الأدوار التي تؤديها الذات الفاعلة انطلاقا من المراكز الوظيفية التي تشغلها في إطار التنظيمات الجمعوية وتأثير ذلك على مردودية الاقتصاد التضامني. لهذا فالأسئلة الأساسية الموجهة للدراسة هي كالتالي:

-ما هي طبيعة العلاقة القائمة ما بين الهوية الثقافية وخطاب الاقتصاد التضامني؟

-كيف يتمثل الفاعل المحلي ثقافة التضامن الاجتماعي وكيف يمارسها؟

-كيف يتمثل الفاعل المحلي العلاقة مع النسيج الجمعوي؟

-ما هي حدود تأثير هذه التصورات والمواقف على الفعالية التنموية؟

-ما هي العوائق التي تعيق مشاركة تنظيمات القرب في تدبير الفعل التنموي؟

الهوية الثقافية وخطاب الاقتصاد التضامني:

انطلاقا من الأهمية التي بات يحضى بها الحقل الإنتاجي المرتبط بالاقتصاد التضامني، يمكن القول بأن تداوله أصبح أمرا مألوفا داخل المجتمع المغربي، وذلك نظرا للمراهنة عليه لأجل أن يكون رافعة قوية للتنمية المستدامة، ومن تم التخلص من مستنقع الاختلالات بالعمل على اتخاذ التدابير العملية من أجل ضمان تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية تتيح إنتاج الشغل(منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2002، ص24) فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بات اليوم موضوع اهتمام نظرا لطابعه المدمج والهادف للحد من التفاوتات، والسعي وراء التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، عبر تعبئة كافة الثروات المادية وغير المادية في إطار نوع من التآزر والتضامن الكفيل بمواجهة تحديات التنمية المدمجة والمندمجة محليا وجهويا وطنيا(أنظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2015، ص1-2) ويمكن القول عموما بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المرتكز

على قيم التضامن والقسمة العادلة والتعاون والتعاضد، شكل دائما أحد الأسس المميزة للمجتمع المغربي، الذي كان ولا يزال يعرف عددا من الممارسات التضامنية والتعاضدية، التي تعد جزءا لا يتجزأ من عاداته وتقاليده. فهناك العديد من الأشكال التضامنية يتم نعتها بأسماء مختلفة باختلاف المناطق المغربية. فهناك مثلا التويزة واكادير والعكوك والشرد والوزيعة والخطارات، وهي كلها ممارسات تعبر عن تجدر الفعل التضامني داخل المجتمع المغربي.(تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، ص2) انطلاقا من هذا المكون الثقافي والاجتماعي ورغبة في الحفاظ على هذا النموذج التضامني في ضوء هيمنة منطق العولمة، يمكن القول بأن مفهوم الاقتصاد التضامني أصبح من المفاهيم التي تحضى باهتمام متزايد. باعتباره المفهوم الذي يشكل البديل العملي لمواجهة سلبيات العولمة، الشيء الذي جعله يدخل ضمن الاستراتيجيات التنموية المعتمدة دوليا ووطنيا. إنه مدخل أساسي من مدخلات التنمية المحلية المندمجة، وآلية لمواجهة الفقر والهشاشة، التي تعاني منها مجموعة من الفئات المجتمعية، من خلال العمل على الاستثمار الأمثل للممارسات الاقتصادية، ذات المنحى الاجتماعي التضامني والتي تعتبر قديمة جدا في المجتمع المغربي.

إن ثقافة التضامن والتعاون والعمل الجماعي والتي تشكل المبادئ الأساسية المشكلة للاقتصاد الاجتماعي، كانت وبشكل دائم مكونا من مكونات الثقافة والممارسات المتجدرة في المجتمع المغربي والتي سمحت ببناء علاقات تضامن ما بين الأفراد من نفس العائلة، ما بين الشباب والشيوخ، ما بين الأغنياء والفقراء. إن هذا النمط من الوعي إنما يعبر عن فهم نكوصي للواقع تتحكم فيه المقاربة الأسطورية اللاتاريخية، والتي تحاول أن تروج لثقافة واقع خال من التفاوت كما تقصي فرضية الاستغلال. إن مطلب تجدير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي لا تتجاوز وفق هذا الاختزال سقف التعبير عن الانتماء لمرجعية يفترض أنها تكرس التضامن والتعاون والإيثار(محمد كريم، 2012، ص90) إذ يوحي هذا الوعي أنه يكفي الرجوع للترات وللموروث لإيجاد حلول لكل القضايا التنموية المطروحة، من صحة وتعليم وتشغيل، وفي ذلك نوع من الاحتماء بالماضي بحيث يتكلم الإداري والسياسي عن الأموات أكثر مما يتكلم عن الأحياء(عبد الله العروي، 1992، ص21). صحيح أن عملية فهم الواقع تنطلق من التاريخ غير أن فكرة العودة هده ينبغي أن تتوقف عند حدود استثمار ماهو إيجابي، والانطلاق منه لاستشراف المستقبل. وهو الأمر الذي يعتبر الحلقة المفقودة في خضم تعامل الفاعل المحلي مع رهان التنمية المستدامة. صحيح التضامن موجود غير أنه لم يعد كما كان، فهناك نوع من التراجع والتقهقر لمفاهيم من قبيل التضامن والتكافل وذلك بحكم التغير الكيفي الذي لحق المجتمع المحلي نتيجة لعملية الهجرة الداخلية والخارجية، وما واكبها من انفتاح على كل ما هو آخر، بالإضافة إلى تراجع الأسرة الممتدة لحساب الأسرة النووية، وتراجع البناء الأفقي مقارنة بالبناء العمودي، أيضا تراجع مفهوم القبيلة والجماعة، هذه المفاهيم التي فقدت هي الأخرى بريقها ولم تعد تتمتع بالجاذبية التي كانت تتمتع بها في السابق.

إن مظاهر التحول المجتمعي هذه والتي أصبحت قابلة للمعاينة في إطار المجتمع المحلي، تجعل من الخطاب الرسمي الذي تتداوله الذات الفاعلة حول قيم التضامن والتكافل خطاب لا

يتعدى مستوى الخطاب. ذلك أنه بالانتقال من مستوى الخطاب الرسمي إلى مستوى الممارسة الواقعية، يمكن القول أن فكرة التضامن تبقى حبيسة الخطاب نفسه. صحيح أن المجتمع المحلي وعلى الرغم من الانتقال من مجتمع يغلب عليه الطابع القروي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل جلي على الأشكال العلائقية العاكسة لقيم التضامن، المرتبطة بنسق العمران البدوي حسب التعبير الخلدوني وما يرتبط بذلك من عوائد معاملات(عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، 2006، ص98)، من قبيل العمليات الجماعية للحرث والحصاد وجني الخضر والفواكه، عبر آليات الجماعة والتويزة، غير أن هذا النموذج يخفي في طياته نمط انتاجي مركب، تتنعش فيه سلوكيات الانتهازية والاستغفالية للأفراد في إطار العلاقات التضامنية المكرو- اجتماعية. وهي سلوكات لا زالت سائدة إلى اليوم الفرق هو أنها أخذت شكل تمظهرات جديدة، تتوافق وعلاقات الإنتاج الجديدة. لقد تم استبدال مؤسسة الجماعة والتويزة بمؤسسات وبعلاقات إنتاج جديدة تتوافق مع طبيعة المجتمع الحضري، وتقترن أساسا هذه الإطارات التضامنية بعمل الجمعيات التنموية المسؤولة عن مجموعة من المشاريع والبرامج التنموية المرتبطة بالمبادرات التنموية المحلية، وتحديدا تلك المتعلقة بمجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإطارات تجسد في عمقها لتشكيلات اجتماعية منفصلة ومختلفة من حيث انبنائها وتشكلها وقواعد عملها، عن التشكيلات الاجتماعية القديمة من قبيل الأسرة، القبيلة، والطبقة الاجتماعية(عبد الله حمودي، 1998، ص12) بحيث تعمل هذه التنظيمات على الاشتغال في إطار قالب التضامن مع توظيف طرق فعل حديثة تنظم اشتغال مؤسسات المجتمع المدني، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها وذلك على النقيض تماما من التشكيلات التقليدية البدوية والتي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها، لا يستطيع الانسحاب منها(محمد عابد الجابري، 1998، ص45) فانتماء الفرد لمثل هذه التشكيلات يبقى محكوم بمبدأ الديمومة والاستمرارية، على اعتبار أنها مكون أساسي من مكونات الهوية الجماعية.

الفاعل المحلي وثقافة التضامن الاجتماعي بين التمثل والممارسة:

إن الملاحظة السوسيولوجية للواقع المعيش تبين أن هناك نوع من المسافة القائمة ما بين مجموعة من الأضداد، بحيث نجد أن الفرد بوصفه فاعل يجد ذاته يتوسط مجموعة من الأضداد من قبيل التكافل والتضامن والتعايش والجشع والتحايل والإقصاء. كما أن أفعاله الفردية تبقى محكومة بالانحياز وبشكل طبيعي ل "الأنا" وللمصالح الفردية. لهذا الاعتبار فالتحدي هنا هو كيف نستثمر هذا البعد الإني الفردي لخدمة ما هو جماعي بحيث نحقق نوع من الاعتدال الكامل المؤسس على مبدأ الإنصاف الاجتماعي، الذي يتيح إعطاء كل ذي حق ما يستحقه، وهو ما عبر عنه دافيد هيوم بإمكان تحقق العدالة الاجتماعية كعدالة منصفة للجميع (D Hume, p37-43) عدالة تخلقها قوانين المجتمع، التي تجعل من أخلاق المتعة والمنفعة لا تتعارض من حيث المبدأ مع المصلحة الفردية والجماعية. بالتالي المطلوب أن نعمل على تجديد الوعي الفردي باتجاه قاعدة أنه بإمكاننا الحصول على المنافع والمتع الفردية بشكل لا يتعارض مع المصلحة العامة. بالتأكيد كل عمل جمعوي لا يخلو من منافع وهي الفكرة التي أكدها بيير بورديو في كتابه "دوافع

عملية" فالفعل الاجتماعي في عمومه لا يمكن أن يتجرد من المحدد المنفعي أو المكسبي، لأنه من منظوره حتى في المجالات التي تبدو قائمة افتراضيا فوق الاعتبارات النفعية بما في ذلك الأعمال الفكرية، نجد أثرا لمنطق الكسب والمكاسب المادية أو الرمزية وللخلفيات الظاهرة والباطنة (Bourdieu P ,1994, p149-167)الشيء الذي يحول الممارسة الجمعوية من ممارسة يفترض أن تقوم أساسا على التضامن إلى ممارسة يحكمها منطق برجماتي. هذا الانتقال -من وإلى - يجسد لتغير على مستوى القيم الموجهة للعمل الجمعوي والتي أخدت تتأثر بالثقافة السائدة، التي يغلب عليها التوجه النفعي وذلك تبعا للتحولات التي عرفها المجتمع المغربي. فالجمعيات هي في النهاية تنظيم يعبر عن واقعة ثقافية كما أكد على ذلك ايرهارد فريدبرغ، التنظيم ثقافة وهو في الآن ذاته منتج لثقافة ما (Friedberg Erhard, 2005, P8) والنتيجة العملية هي أن فهم استراتجيات الفاعلين في هذا المجال لا يمكن أن تتم خارج الثقافة التي تنتج وتوجه هذا الفعل. وهي ثقافة أصبح يغلب عليها منطق الكسب المادي والرمزي، بحيث يسعى كل عضو من داخل التنظيم إلى كسب المزيد من الخيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والتي يوظفها من أجل احتلال مراكز اجتماعية قريبة من أعلى الهرم الاجتماعي. لهذا الاعتبار ينبغي العمل على استثمار استراتيجيات الفاعلين، والتي يسلكونها في إطارات تنظيمات القرب التي ينتمون إليها، بشكل يسمح بتحقيق ما سماه جون راولز بالعدالة التوزيعية، كعدالة منصفة تسمح للفرد بكسب الخيرات كمقابل لحجم المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها. فالفرد يستفيد من توسيع مشاركته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بشكل يوفر له قدر من التأثير والحقوق والواجبات. في مقابل أن هذا الامتياز لا ينبغي أن يفهم في معناه الضيق، ولكن ينبغي أن يتم تصوره كالتزام إزاء مختلف الهيئات والجماعات، بحيث يتم العمل على التحقق الفعلي لفكرة التعاون الإيجابي في إطار الحياة الاجتماعية، كمجال مفتوح للتعاون ما بين مختلف أعضاء الجماعة البشرية(جون راولز، 2004، ص105-106).

إن الاستثمار الأمثل للامتياز المحصل عليه لتطوير نظام التعاون مسألة ستسهم بكل تأكيد في تطوير المجتمع وتنميته، من خلال ضمان مشاركة الجميع في عملية التنمية. وفي نفس الوقت يتم العمل على ضمان مجموعة من الامتيازات، التي يكفلها المجتمع العادل والمنصف. وهو الأمر الذي يغذي الدافعية والحافزية ويولد حرارة الرغبة عند الفاعلين، الذين يعملون على الانخراط الايجابي في تدبير الفعل التنموي، بحيث يقدمون خدمات في إطار نظام التعاون وفي نفس الوقت يتحصلون على امتيازات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من التوازن على المستوى التبادلي- ما نقدمه كأفراد من واجبات وما نجنيه من خيرات- سيمكن من فهم وتطبيق واحترام لمدخلات الفعل التنموي، من حيث هو فعل منظم بغايات قصوى، والتي نتطلع إلى تحقيقها عبر المساهمة العقلانية والواقعية في اقتراح مشاريع مجتمعية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية. تقوم بداية على تشخيص الحاجات وتخيل وتجريب أشكال جديدة من الإجابات المنظمة، وتعبئة المعارف والمهارات التقنية والعلائقية. تعبئة كل ذلك لأجل خلق فرص الشغل عبر وضع خطط تنموية و العمل على تنفيذها(فوزي بوخريص، 2013، ص187) الشيء الذي يستدعي الاتجاه نحو أهداف معينة واختيار وسائل لتحقيق هذه الأهداف، بحيث يتم تنسيق الأنشطة داخل تنظيمات

القرب (الجمعيات والتعاونيات) كبنيات اجتماعية تعكس لتنظيمات موجهة بمبدأ الاتفاق والتعاقد. فهي متفق حولها ومن خلالها يفترض أن نسعى إلى ضمان المشاركة الايجابية لجميع الأعضاء. فالتنظيم كما يقول آلان تورين أداة تقنية تستثمر لأجل تعبئة الطاقات الإنسانية وتوجيهها نحو غايات محددة (Touraine A, 1966, p138-174) لذلك من المفروض أن يتم العمل على تحرير الذات الفاعلة وتطوير قدرتها على الفعل، باتجاه الاستثمار الأمثل للوجود المكثف للجمعيات التنموية، بشكل يسمح بتحقيق التنمية المحلية المندمجة.

الفاعل المحلي، الانتماء الجمعوي وهوية القرب:

لقد نجح النسيج الجمعوي بالمجتمع المغربي في بناء هوية جديدة تختلف وتتمايز عن تلك الخاصة بالتشكيلات التقليدية، وهو الأمر الذي يجعل هوية هذه الجمعيات موضوع تساؤل يدفعنا بداية إلى البحث على ما يميز هذه الجمعيات على مستوى الإسم والمشروع والقيم والثقافة أي التعرف على ما يوحدها وما يفرقها، ومن تم معرفة ما يمكن أن يوزعها إلى فئات متمايزة. فالهوية كمفهوم تقترن في عمقها بكل ماهو جوهري، ماهوي تابث لا يتغير ومن تم فهي محكومة بقاعدة التبات لا التغير. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هوية الجمعيات محليا والتي لا تختلف كثيرا عما هو وطني، تنطلق من الخصوصيات المميزة لهذه الجمعيات على مستوى طبيعة العمل الجمعوي وخصوصيات التنظيم كالإسم والقانون والمشروع والغايات والقيم والثقافة والتسيير والأدوار وهي عناصر تلعب دور رئيسي في ولادة الانتماء للجمعية، بحيث يمكن للعضو الانتماء لجمعية والتي يعتبرها تجسد لهوية جماعية تستوعب هويته الفردية، بحيث يتم الركيز على ما هو مشترك وتذويب الذات الفردية في إطار الهوية الجماعية، على اعتبار أن التنظيمات الجمعوية تمثل فضاء لتعايش مجموعة من الأوضاع والمشاريع والثقافات التي تترك حيزا مهما للعب الفاعلين الذين يقومون باستغلال الأشياء المشتركة التي توحدهم كالمبادئ والأهداف والغايات وذلك بخلق انتماء جديد يقوم على تنشئة هوياتية قوية(فوزي بوخريص، 2013، ص178).

إن مبدأ الهوية هذا يعتبر من بين أهم المبادئ المنظمة للعلاقات ما بين مختلف أعضاء التنظيم كما بين ذلك مجموعة من علماء اجتماع التنظيمات، بحيث أن الهوية التي تميز التنظيم تعتبر أساسية لتنظيم العلاقات البينية القائمة ما بين مختلف الأعضاء العاملين في إطار التنظيم الذي يتيح للأفراد المشاركة في نفس منطق الفعل في المواقع الاجتماعية، وهو ما يجعل من التنظيم الجمعوي والتعاوني فضاء مميز لاندماج الفرد انطلاقا من التوترات والاستثمارات السيكولوجية والتفاعلات التي يقيمها الفرد المنخرط في التنظيم مع زملائه ورؤسائه(فوزي بوخريص، 2013، ص173). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وانطلاقا من الأهمية التي توفرها هذه الإطارات الجمعوية لأعضائها، من اندماج واكتساب لبطاقة عضوية وبناء للهوية وتشكيل جديد للانتماء، فالملاحظ إذن أن هناك عودة قوية للهويات المحلية، هويات القرب في مقابل تراجع الهويات البعيدة الوطنية والجهوية والقومية والقارية والثالثية إلخ(فوزي بوخريص، 2013، ص173) وبالتوقف عند هذه العودة القوية لجماعة القرب، يمكن التأكيد على أنها نتيجة عملية لمجموع التغيرات والتحولات المجتمعية التي لحقت مختلف البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشكلة للمجتمع المحلي. فالهوية لا تقيم في المفارق ولكنها إطار ثقافي واجتماعي يعكس صورة

الإنسان عن ذاته وعن محيطه. فهي ليست كما يقول عبد الكبير الخطيبي كيانا معزولا يتعالى عن الواقع وعن التاريخ، ولكنها معطى واقعي يطاله التغير تبعا لطبيعة الحياة العصرية (عبد الكبير الخطيبي، 1990، ص5) وما يلفها من صراعات وتناقضات داخلية، لذلك فالفرد يلجأ إلى البحث عن هوية القرب كشكل نهائي يمنحه معنى للوجود عبر بوابة الانتماء للجمعية التي تتميز بامتداد مزدوج في الزمان والمكان فهي تتوفر على ذاكرة مقترنة بحضورها في المجتمع المحلي وفي نفس الوقت ففعلها التنموي يكسبها امتدادا اجتماعيا في المجال الجغرافي الذي تنتمي إليه، ومن تم فهي كيانات اجتماعية لا توجد منعزلة بقدر ما تعبر عن سيرورات اجتماعية دينامية يتفاعل فيها الجميع عبر ثنائية التماثل والاختلاف، عملية التفاعل هذه تكسب العضو هوية اجتماعية ونفسية، تجسد لسيرورة يحكمها مبدأ التعقيد المشروط بوجود علاقة مزدوجة(inclusion- exclusion) بحيث تقوم في الآن ذاته على الإدماج وفي نفس الوقت الإقصاء. فهناك دمج واعتراف بالمتشابه وفي المقابل هناك إقصاء للمغاير والمختلف، الشيء الذي يجعل من العضو المنتمي لهذه الكيانات الاجتماعية أكثر ميلا للتعصب لما هو مماثل، ومواجها لكل ماهو مغاير ومخالف. فالقيمة والمكانة التي يمكن أن يتمتع بها أحد أفراد التنظيم، تتحدد إذن من خلال التشابهات مع البعض والاختلافات مع البعض الآخر، هذه العناصر تمنح للجمعية توازنها وقوتها وكذلك تماسكها الداخلي. وهي كلها عناصر ضرورية تساعد الجمعية، ككيان تنظيمي، على مواجهة مجموعة من القضايا التنموية. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود مجموعة من العناصر التي توحد مجموع الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الهياكل التنظيمية إلا أنه ومع ذلك فالملاحظ أن هذه الإطارات لا زالت في طور التشكل والبحث عن هوية تابتة تميزها، ومرد ذلك بالأساس إلى أنها تشتغل ضمن مجال اقتصادي واجتماعي لازال في طور التشكل، بالتالي فهي جزء من قطاع أشمل وهو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي لا زال في طور البحث عن هوية خاصة به (فوزي بوخريص، 2013، ص182-183) إن هذه البنيات التنظيمية والتي تأخذ اليوم شكلا حداثيا، لازالت تخضع لعملية بناء مفتوح، فهي تعبر في عمقها عن جدلية العلاقة بين التمثلات التي نحملها كأفراد حول هذه الإطارات الجمعوية والممارسة التنموية التي تؤديها وتحديدا ضمن مجال الاقتصاد التضامني كمجال يحتاج لانتزاع الاعتراف بأهميته وهو الأمر الذي يفترض أن تكون له نتائج ملموسة في الواقع.

الفاعل المحلي و تمثل العلاقة مع النسيج الجمعوي:

يتبين من خلال الملاحظة السوسيولوجية أن تصور الفاعل المحلي لعمل الجمعيات التنموية تصور يتأثر في عمقه بأشكال التواصل التي يقيمها الفاعل المحلي مع النسيج الجمعوي والتعاوني، كما يعكس أيضا تأثر الذات بمواقع المسؤولية التي تحتلها في إطار النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يمكن تفسيره بالتأثيرات الحادثة نتيجة للمواقع الوظيفية التي يحتلها الفاعل، وما يترتب عنها من علاقات وظيفية تعبر بشكل صريح عن مصالح الفرد وسعيه وراء كسب المزيد من السلطان المحلي. فذات الفاعل وتحديدا تلك التي تربطها علاقة مباشرة مع هذه التعاونيات، انطلاقا من الموقع الذي تحتله في إطار نسق السلطة، تنظر لهده الإطارات كشريك فعال في التنمية عكس نظرة من لا ينخرط. وهو ما يبين كيف أن الموقع الذي تحتله

الذات وعلاقتها بممارسة السلطة يؤثر على تمثلها للواقع. فالفرد هو في النهاية شخص فاعل، أو لنقل ذات حاملة لخبرات متراكمة أو رأسمال رمزي يكتسب انطلاقا من المحيط عن طريق فعل التنشئة الاجتماعية، ويولد لديه ذلك مجموعة من الاستعدادات dispositions التي تمكنه من ممارسة الفعل الاجتماعي في إطار بنية محددة، وبشكل تلقائي ولا إرادي في غالب الأحيان(أحمد موسى بدوي، 2009) بحيث تتأثر الذات بالوسط الذي تنتمي إليه وبالمواقع التي تحتلها. فكرة التأثر هذه تجعل مجال الممارسة يعكس في عمقه التوافق مع ما هو سائد ومهيمن. لذلك نجد أن الفاعل المحلي وبحكم الموقع الوظيفي الذي يشغله له موقف إيجابي من عمل هذه التعاونيات بحيث ينظر إليها كشريك فعال وهو تمثل يعكس الخطاب الرسمي السائد، الذي يبحث في ظاهره عن مبررات لانسحاب الدولة واستبدال أدوارها بأدوار فاعلين محتملين. بالتالي نتحدث هنا عن نخبة فاعلة تتماهى مع الخطاب الرسمي وتنسجم معه، على اعتبار أنها ترى في ذاتها ممثل الدولة، التي باتت تعول كثيرا على دور الجمعيات التنموية والأدوار التي يمكن أن تقوم بها في إطار التنمية المحلية، وبالتالي فخطابها، مواقفها لا ينبغي أن تتعارض مع ما هو سائد. وفي مقابل ذلك نجد أن عينة أخرى من الفاعلين وتبعا للموقع الذي تحتله والذي يفرض عليها بشكل أو بآخر تبني موقف يقوم على تقييم الآخر انطلاقا من صور نمطية جاهزة يتم استعمالها بحكم العادة والمألوف، بحيث يتضح من خلال الخطاب الذي توظفه أن موقفها تغلب عليه زاوية نظر معيارية، بالتالي فهي تصدر أحكام جاهزة اكتسبتها من التجربة ومن الواقع الذي يدفع بها هي الأخرى ويوجهها باتجاه تبني خطاب يتعارض مع ما هو مهيمن. بحيث يسمح لها ذلك بإمكانية بناء مشروعية انطلاقا من التماهي مع صوت الشارع، صوت العامي الذي يتعارض دوما مع الخطاب الرسمي. لذلك فموقفها يربط الجمعيات والتعاونيات التنموية بمنطق الصراع السياسي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف يمكن تفسيره بتأثير المسافة وعلاقة القرب السوسيومتري التي تربط ما بين أفراد هذه العينة وأعضاء التعاونيات. فكلما كان هناك غياب كلي أو جزئي للعلاقة سواء على مستوى الانخراط والعضوية أو على مستوى تبادل المنافع، إلا وتكون النظرة سلبية عكس نظرة أولئك الذين ينخرطون ويستفيدون إما ماديا أو معنويا من وراء هذه الإطارات. لذلك فما يمكن استنتاجه هو أن المواقف التي ينسجها الفاعل المحلي إزاء الموضوعات والظواهر، تبقى محكومة بما يسميه فيبر بتأثير الإنتماء للجماعة البشرية على الفرد. فالجماعة من حيث هي المكان الذي تقيم وتتفاعل فيه القيم والاتجاهات، مسألة التفاعل هذه تنعكس على الاختيارات القيمية للأفراد والذين غالبا ما تتأثر مواقفهم وتوجهاتهم بالانتماء للجماعة الاجتماعية. بحيث يسمح ذلك بتشكل بناء ذهني ومعرفي يحكم تعامل الفرد مع الواقع الاجتماعي بكل تنوعاته. وبتشكل هذا" المنشأ يتكون لدى الفرد رأسمال رمزي يستخدمه في أشكال الممارسة المختلفة دون تدخل مباشر للوعي ودون استراتيجيات مهيأة مسبقا. أشكال الممارسة هذه وتبعا لبيير بورديو تبقى مقترنة بما أسماه بمفهوم الأبيتوس الذي يتعدى مستوى العادة والتكرار الميكانيكي للسلوكات إلى مستوى الطاقة التوليدية التي تمنح الفرد فرصة إعادة التشكيل(بيير بورديو، 1995، ص199) ومن تم تغيير المواقع والأدوار التي يؤديها باتجاه تحقيق أهداف معينة.

بالتأكيد تمة هنالك علاقة طردية ما بين الانتماء للجماعة البشرية، تشكل الهوية، وبناء المواقف والتصورات التي توجه نسق الأفعال الفردية والجماعية، فالذات تنسج مواقف انطلاقا من الوعي الذاتي بالانتماء الذي يفرض على الذات أن تتبنى موقف المدافع عن الهوية والانتماء ومنه عن الذات، وهو ما يمكن التعبير عنه بتأثير أبيتوس الجماعة المحلية المحيطة، فالجماعة حسب بيير بورديو تمتلك الأبيتوس الخاص بها والذي ينتج عن تماثل ظروف الوجود، فكرة التماثل هذه تفضي إلى وجود نوع من التآلف على مستوى الممارسات وانصهار الفردي في الجماعي (Bordieu.P,1990, P58) وهو الأمر الذي يفسر تماثل مواقف أفراد العينة الذين ينخرطون في الإطارات الجمعوية، فبحكم الانتماء تشكل لديهم نوع من التآلف على مستوى المواقف والأحكام والتصورات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة الانتماء تبقى منظمة بما يمكن تسميته بمبدأ المبادلة، المؤسس على الهبة كواقعة اجتماعية تنظم العلاقة ما بين الأشخاص والجماعات، بحيث تتشكل العلاقات الاجتماعية المرهونة بتأمين المصالح الفردية والجماعية. ويسمح ذلك بالإنتاج الدائم لهذا التنظيم العلائقي، الذي يبقى متأثرا بالمواقع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يحتلها الأفراد والأدوار التي يؤدونها في إطار التنظيم. وتقوم هذه الشبكة العلائقية على عرض خدمات يحكمها منطق التبادلية ما بين أعضاء الرابطة الاجتماعية. هذا المبدأ ينسجم في عمقه مع توزيع علاقات السلطة، كما أنه مبدأ يسمح بالإنتاج الدائم للتساند والتوافق ما بين الأطراف المشاركة في التعاونيات بوصفها رابطة اجتماعية. ومن تم فموقف من ينتمي ومن يشارك في التعاونيات ليس كموقف من يراقب أو من يأخذ مسافة من هذه التنظيمات، الشيء الذي يدفعنا إلى استنتاج أن غياب العلاقة ما بين الفرد وجماعات القرب التي تنشط في إطار المحيط الاجتماعي مسألة ينتج عنها مواقف سلبية تفضي بشكل أو بآخر إلى عرقلة عمل هذه التنظيمات، التي يفترض أن تشارك في تدبير الفعل التنموي. الأمر الذي يستدعي أن يتم التعامل معها بدون خلفيات أو أحكام قيمية جاهزة، قد تؤثر على التنمية المحلية وعلى الأدوار التي يمكن أن يؤديها كل الشركاء.

الفعالية التنموية بين الأحكام الذاتية والتفسير العقلاني:

إن التداخل القائم ما بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي يؤدي بالذات الفاعلة، إلى محاولة البحث عن تفسيرات تبدو في ظاهرها واقعية وعقلانية ولكن في العمق يمكن اعتبارها تحديدات ذاتية تحاول أن تضفي صبغة المشروعية الموضوعية على مجموع المواقف والأحكام التي تنسجها وتتبناها حول هذه التنظيمات الجمعوية. على اعتبار أن ما يتم تداوله من مواقف سلبية أو إيجابية حول عمل الجمعيات التنموية إنما هي مواقف تخفي في جوهرها صراع المصالح ما بين الفاعلين والذي يحاول الفاعل أن يضفي عليه صفة الموضوعية. فالفاعلون المحليون هم جزء من المجال، من حيث هو فضاء اجتماعي تتم فيه عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك مختلف الموارد الرمزية والمادية، وذلك تبعا لتوزيعهم على مراكز السلطة والقوة وترتيب المكانة والرفعة. مسألة التوزيع هذه تؤثر على المواقف التي نتبناها، والتي تعكس في الواقع صراع المصالح، والذي لا يتم التعبير عنه بشكل قصدي بقدر ما يتم ترجمته إلى أحكام ومواقف سلبية أو إيجابية نتبناها ونحاول تبريرها بالبحث عن تفسيرات وتحديدات تبدو موضوعية.

إن التنمية المحلية تعبر في عمقها عن واقعة اجتماعية يتفاعل فيها السوسيولوجي والاقتصادي. إنها واقعة لا تبتعد وفقا للمعنى الفيبيري عن الفعل الفردي، كفعل مؤسس ومنتج للنسق الكلي، والذي يتحدد في إطاره الفعل العاكس لمنطق المصلحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المصلحة ليس مفهوما واحدا، ولا يمكن ربطه فقط بمتغير الربح المادي، ولكنه مفهوم يجسد لكثرة متثكرة من المعاني. فهناك المصلحة بمعناها السياسي والاقتصادي والقيمي والاجتماعي وهو ما بينه ماكس فيبر من خلال نظرته للفعل الاجتماعي (فوزي بوخريص، 2013، ص60-61) كفعل يقوم على المصلحة ليس بمعناها المجرد، ولكن بالمعنى الذي يستحضر في الآن ذاته المزاوجة بين ما هو نفعي وما هو قيمي. فكما هو معلوم يتحدد الفعل الاجتماعي وتبعا للمرجعية الفيبيرية بمجموعة من المحددات من أهمها: أن الفعل الاجتماعي يتحدد بطريقة عقلانية غائية تقوم على ضبط الطرق والأدوات الموصلة للأهداف والغايات ويتحدد كذلك بطريقة عقلانية قيمية ترتبط بقيمة داخلية قد تكون أخلاقية جمالية أو اجتماعية ثقافية أو دينية. لذلك يمكن القول بأن مشاركة الأفراد في هذه البنيات الخاصة سواء تعلق الأمر بأعضاء عاديين أو أعضاء من النخبة المحلية، هي مشاركة تجسد لفعل اجتماعي ينبغي أن يفهم وفقا لقاعدة التداخل القائم بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي قيمي، وهو الأمر الذي يفضي في النهاية إلى بناء نسق اجتماعي أكثر اصطناعية، مفعوله الواقعي يبقى من جهة حبيس سعي الفاعلين وراء مصالح متباينة، ومن جهة ثانية فهو يعكس لحلبة صراع المصالح المتعارضة، والتي يتم التعبير عنها من خلال تبني الأعضاء مجموعة من الاستراتيجيات التي تضمن الارتقاء على مستوى مراكز السلطة داخل التنظيم. إن هذا الصراع يمتد أيضا إلى خارج التنظيم، أي إلى باقي الحقول والمجالات الاجتماعية الأخرى. فكرة الصراع هذه لا يحكمها في الواقع مبدأ الانسجام بقدر ما يحكمها مبدأ جدلي، مؤسس على التداخل بين أنماط لعب متداخلة ومتقاطعة فيما بينها كما بين ذلك ميشيل كروزيي(Crozier M et Friedberg E,1977, P20) بحيث يحضر فيها التداخل والتقاطع ما بين الصراع والتعاون والاستغلال والمقاومة وكل ذلك من أجل ربح المزيد من المكاسب، والاستفادة بانتظام من الامتيازات التي يوفرها الانخراط في التعاونيات والجمعيات التنموية، من حيث هي تنظيم لا يسير كآلة بقدر ما تتحكم في سيره قواعد لعب مضبوطة بمنطق توزيع الامتيازات واستغلال الفرص المتاحة لأجل الربح. (Crozier M et Friedberg E,1977, P20) إن مبدأ الاستغلال هذا المنظم بمجموعة من قواعد لعب محددة، مبدأ تحكمه خاصية الانتشار بحيث لا يتوقف عند تنظيم بعينه بقدر ما يمتد إلى باقي التنظيمات الأخرى التي تشتغل في إطار الاقتصاد التضامني والاجتماعي. نتحدث هنا عن الجمعيات التنموية بحيث وجدنا أن هذا التمثل المنظم بالمصلحة بمعناها الواسع، يهم غالبية الجمعيات التنموية. ولعل الدرس المستخلص هنا هو أن هذه التنظيمات مردوديتها وفعاليتها يتم ربطها على مستوى التمثل الذي يحمله الفاعل المحلي بأشكال التواصل التي ينشئها مع محيطه. فكرة التواصل هذه نجدها متأثرة في جوهرها بالصياغة الواعية لنماذج لعب تقوم على التحرك في فلك السلطة، (Crozier M et Friedberg E, 1977, P21) و يتعلق الأمر هنا ببناء علاقات تواصل يحكمها البحث عن المصالح باستغلال

علاقات السلطة، التي يمكن أن يمارسها كل طرف انطلاقا من الموقع الذي يحتله في التنظيم وكذلك تبعا لأشكال التراتبية الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع المحلي.

تنظيمات القرب وعوائق تدبير الفعل التنموي:

إن الأشكال التنظيمية التي تميز المرفق العمومي وما تفرزه من علاقات تواصل مؤسسة على السلطة، لا يتوقف تأثيرها على التنظيم وحسب بل يمتد مداها إلى خارجه. بحيث نجد أن علاقات السلطة السائدة تحدث مفعولا يمتد ليؤثر على تمثلات الأفراد. لذلك فمفعول السلطة هذا نجده ينطبع على التمثل الذي تحمله النخبة المحلية، حول علاقة الجمعيات التنموية بمحيطها وكذلك قدرتها على الاستفادة من علاقات السلطة، وهو الأمر الذي يبدو جليا من خلال ربط الفعالية التنموية لهذه الجمعيات بالقرب من دوائر القرار وقدرتها على استثمار علاقات القرب، التي تؤسسها مع من في المركز أو القمة تبعا لمواقع السلطة لأجل الوصول إلى منافع محددة، من قبيل الاستفادة من الدعم الممنوح. فالجمعيات التي تستفيد من الدعم المالي لمشاريعها هي الجمعيات التي تربطها علاقة تبعية أو قرب مع مراكز القرار. والواقع أن قدرة المجتمع على النمو وعلى التطور وعلى الابتكار مرتبطة بصفة أساسية بقدرته على بناء ما يمكن من مجالات العمل المتخصصة، والتي تكون قريبة من المواطنين وبعيدة عن تحكم الدولة. فكلما كثرت مجالات العمل غير الحكومي كلما سار المجتمع في اتجاه التنمية والديمقراطية. إن كثافة النسيج الجمعوي محدد أساسي اليوم لقدرة المجتمع على التطور والبناء الديمقراطي، لكن الملاحظ هو أن التمثلات التي نحملها سواء كأفراد عاديين أو كنخبة، وما ينتج عن ذلك من سلوكات وأفعال، تؤثر بشكل كبير على مشاركة النسيج الجمعوي في تدبير الفعل التنموي محليا، وذلك بحكم الافتقار للاستقلالية المطلوبة لأجل تحقيق مشاركة إيجابية، بحيث نجد أن هناك اعتقاد راسخ بحاجة الجمعيات لغطاء يوفره السياسي والإداري اللذان يملكان سلطة القرار. لهذا الاعتبار نجد الجمعيات التنموية التي تشغل في إطار المجتمع المحلي، جزء كبير منها نجده يتحرك في فلك السياسي والإداري. وهو ما يفيد كيف أن عمل هذه الجمعيات عمل تنقصه الاستقلالية الشيء الذي يؤثر بشكل سلبي على مردودية المشاريع التنموية.

تبين تمثلات الفاعلين المحلين لمجموع الاختلالات التي تعتري عمل الجمعيات وتعيق عملية التعاون المشترك لأجل خلق حل لمشكل محدد. أن الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى المجال القيمي الأخلاقي والمتمثل في الحاجة لقيم الصدق والأمانة والنزاهة يليه المجال الواقعي والذي يمكن أن نجمله في غياب الكفاءة العلمية، ضعف آليات المراقبة بالإضافة إلى صراع المصالح. وبالتوقف عند المجال الأول يمكن القول بأنه مجال ينهل من الثقافة السائدة، وهو ما يمكن تفسيره بوجود علاقة ترابط ما بين الثقافة السائدة والتمثلات التي نحملها كأفراد أو جماعات ، فهناك نوع من التأثير الذي تمارسه الثقافة على الفاعل هذا الأخير يعتبر حامل لثقافة وفي الآن ذاته هو منتج لثقافة ما، فالعناصر الثقافية تشرط الفعل الاجتماعي في صيغته الفردية أو الجماعية وتنظمه(فوزي بوخريص، 2013، ص190) بحيث نجدها تتحكم في طرق التفكير والفعل والشعور وما ينتج ذلك من صور لدى الفرد عن ذاته والعالم المحيط به. هذه الصور تدفعنا إلى تقديم فهم معياري للأشياء، يعكس في أحد جوانبه معطيات غير قابلة للقياس أو التحديد.

إن قوة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الثقافة السائدة على الفرد مسألة تمكننا من فهم التمثل الذي يحمله الفاعل المحلي حول العوائق التي تعيق المشاريع التنموية، التي تنفذها مجموعة من الجمعيات التنموية، هذا التمثل يمكن رده بالأساس إلى المحدد الثقافي وما ينتجه من صور ذهنية لامادية ولاعقلانية، والتي تسكن اللاشعور وتتحكم في الممارسة والسلوك كما يؤكد على ذلك إلتون مايو. وبالانتقال إلى المجال الثاني المرتبط بسيادة الفساد وضعف آليات المراقبة والمحاسبة، فهذا الأمر ينعكس سلبيا على الأداء التنموي لهذه الإطارات التنظيمية. فالدولة قد تقدم كل أشكال الدعم الضروري، وهي مستعدة للذهاب بعيدا في مجال التعاون مع النسيج الجمعوي، غير أن المشكل الذي يعترض الدولة في هذا الباب هل هناك "المعقول أم لا؟ هل هناك مواطن يقترح أم لا؟ " فهناك تركيز كما يتضح على مسألة الثقة وضعف القوة الاقتراحية للجمعيات التنموية، والتي يمكن تفسيرها بحاجة هذه الإطارات للخبرة العملية وللتكوين العلمي في مجال تدبير الفعل التنموي الشيء الذي سيسمح لها بتطوير قدرتها الاقتراحية.

إن انتشار هذا المنطق من السلوك الموجه بمنطق نفعي، يمكن تفسيره بالتحول الذي حصل على مستوى الاستعدادات الاقتصادية للفاعل الاقتصادي بحيث نجد أن الاستعدادات الاقتصادية للفرد ومنه عند النخبة المحلية، قد عرفت إعادة بناء وتشكل وتحديدا في مجال حساب الربح الفردي وتمثل الشغل ذاته. وهو تحول يقوم أساسا على الصيغة الطوطولوجية التالية "لا عواطف في العمل"(فوزي بوخريص، 2013، ص115) فلم يعد إذن تمثل العلاقات الاقتصادية القائمة في إطار المجتمع المحلي محكوم بقوانين تقليدية، شبيهة بمنطق الاقتصاد المنزلي القائم على استبعاد الحساب في التبادلات(الغيرية، التضحية، البدل، العطاء، الهبة) بقدر ما تحول المجتمع إلى مجتمع محكوم بعلاقات اقتصادية منظمة بقوانين اقتصادية، تركز على فرض منطق حساب الربح الفردي أي المصلحة الفردية والتي انتزعت الفاعل الاجتماعي ومعه المجتمع المحلي من تلك الرؤية الأصيلة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والمرتبطة بالتبادل التقليدي للأنشطة داخل المجتمع بتغليب كفة العطاء، لنتحول إلى فضاء اجتماعي جديد يتميز بهيمنة ثقافة سلوكية يحكمها منطق الحساب والربح. إن هذا التبدل الذي حصل على مستوى الاستعدادات الاقتصادية عند الفرد كفاعل اقتصادي (Bourdieu P, 2000, P13) باتجاه النزوع البرجماتي ، قد حول الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بها مجموعة من التعاونيات السكنية أو الفلاحية إلى أنشطة اقتصادية تعبر في عمقها عن واقعة اجتماعية كلية، منضمة بمنطق الحساب الاقتصادي، كمنطق أصبح يغزو دائرة الأنشطة التطوعية، بحيث أصبحت تخضع للغة التكميم والقياس. فلم تعد غاية القطاع الجمعوي خدمة -الهدف النواة- والمرتبط بتحقيق التنمية المحلية عبر تلبية وخدمة غايات مشتركة، بقدر ما أصبح هذا القطاع مجال للتربح المشروع وغير المشروع.

نتائج الدراسة:

يتضح من خلال استقراء نتائج الدراسة، أن موقف وتقييم الفاعل المحلي للدور التنموي الذي تقوم به الجمعيات التنموية في مجال الاقتصاد التضامني، يعتبر قوة معطلة للتنمية المحلية. فالتصورات التي تحملها الذات حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي تؤثرعلى انخراطها النخبة المحلية في الجمعيات التنموية، بحيث يتم العمل على استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية التقليدية

التي تتيحها جمعيات التضامن وذلك من أجل تقوية الرأسمال الاجتماعي لذات الفاعل والذي يتم توظيفه لاحقا في المحطات الانتخابية أو كلما دعت الضرورة لذلك. إن العلاقة البرغماتية التي تربط الفاعل المحلي بهذه الإطارات التنظيمية كأعضاء منخرطين، يعيق الترجمة الواقعية للأهداف التي تسعى إليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية انطلاقا من الدينامية الايجابية لتنظيمات القرب. إنها علاقة محكومة ببنية ذهنية تقليدية تنتج مجموعة من التصورات والمواقف السلبية حول العمل الجمعوي، الشيء الذي يؤثر على طبيعة العلاقة التي يمكن أن تنسجها النخبة المحلية مع هذه التنظيمات، ومن تم على الديمقراطية التشاركية ومبدأ أفضلية العمل على الرأسمال، على مستوى توزيع العائدات.

إن التركيز على ربط العمل الجمعوي بالربح والمنفعة بدل الرغبة في إسداء خدمات للمجموعة الخاصة، يجعل الذات الفاعلة في هذا المجال تتوسط مجموعة من الأضداد من قبيل التكافل والتعايش والتضامن والجشع والتحايل والإقصاء. فالذات إذا كانت لها علاقة بالعمل الجمعوي سواء على مستوى الانخراط والعضوية أو على مستوى تبادل المنافع تكون نظرتها ومواقفها إيجابية والعكس صحيح. إن هذا الأمر يجعل من علاقة النخب بجمعيات المجتمع المدني، علاقة يحضر فيها التداخل والتقاطع ما بين الصراع والتعاون والاستغلال والمقاومة. وكل ذلك يتم توظيفه بشكل قصدي من أجل ربح المزيد من المكاسب، والاستفادة بانتظام من الامتيازات، التي يوفرها الانخراط في الجمعيات، من حيث هي تنظيمات لا تسير كآلة، بقدر ما تتحكم في سيرها قواعد لعب مضبوطة بمنطق توزيع الامتيازات واستغلال الفرص المتاحة لأجل الربح. لنصبح إزاء نسق فعل مؤسس على قواعد لعب محددة ومشروطة برهانات معينة.

إن مشاركة الأفراد في هذه التعاونيات أو التعاضديات، سواء تعلق الأمر بأعضاء عاديين أو أعضاء من النخبة المحلية، هي مشاركة تجسد لفعل اجتماعي يقوم على التداخل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وقيمي. إنه فعل مضبوط بالتعاون والتبعية المتبادلة بين الفاعلين الذين يسعون وراء مصالح متباينة إن لم تكن متعارضة، وهو الأمر الذي يفضي في النهاية إلى بناء نسق اجتماعي أكثر "اصطناعية"، مفعوله الواقعي يبقى من جهة حبيس سعي الفاعلين وراء مصالح متباينة ومن جهة ثانية فهو يعكس لحلبة صراع المصالح المتعارضة، فكرة الصراع هذه تمتد لتؤثر بشكل مباشر على التنمية المحلية، بحيث تعتبر كعائق أمام تحقق الأهداف التنموية، والتي نتوخى تحققها.

خاتمة:

نخلص من خلال كل ذلك إلى أن المجتمع المحلي هو مجال للممارسة تتم فيه مجموعة من التفاعلات الدينامية ما بين مجموع الفاعلين الاجتماعيين، والتي تؤثر على مجموع البرامج والاستراتيجيات المتبعة لأجل تنمية المجتمع المحلي. لذلك ينبغي العمل في هذا الإطار على العودة للذات الفاعلة بمواجهة أشكال الوعي الذي تتأثر به، فكرة المواجهة ينبغي أن تقوم أساسا على تشجيع مبادرة النقد الذاتي والعمل على تطوير الوعي الفردي باتجاه الإيمان بضرورة إحداث نوع من المواجهة بالمعنى الداخلي لتطهير الذات من كل الترسبات والعوائق التي تقيد الفعل الفردي والجماعي، بحيث نواجه هذه الترسبات بوصفها تمثلات وتصورات، ومن خلالها

نواجه مشكلة العقليات التي تحول دون تحقق الأهداف التنموية المرجوة من وراء انخراط النسيج الجمعوي والتعاوني في تدبير الفعل التنموي. بشكل يمكن من تغيير وضع المجتمع المحلي باتجاه التنمية المستدامة كنقطة ذات أهمية قصوى، وذلك بإنتاج أقصى حد من الوفرة وأقصى حد من الضرورة القائمة على مبدأ الاعتدال الكامل.

قائمة المراجع:

1.ارسطو(1980)، السياسية، نقله من اليونانية الأب اوغسطين بربارة البولسي، ط2، المكتبة الشرقية.

2.الان توران(1987)، تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة محمد سبيلا، دار الأمان، المغرب.

3.ألكس دو طوكفيل(1999)، الديمقراطية في أمريكا، م2، ج 2، الفصل2، فلاماريون.

4.بيير بورديو(1995)، أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة ابراهيم فتحي، دار العالم الثالث، القاهرة.

5.جون راولز(2004)، نظرية العدالة كإنصاف بين السياسة والميتافيزيقا، ترجمة محمد هاشمي، عن مجلة مدارات فلسفية، ع10، المغرب.

6.عبد الله العروي(1992)، التحديث والديمقراطية، أفاق، مجلة اتحاد كتاب المغرب، ع3-4، المغرب.

7.عبد الرحمن بن محمد بن خلدون(2006)، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت.

8.عبد الكبير الخطيبي(1990)، النقد المزدوج، ترجمة أدونيس وآخرون، منشورات عكاظ، الرباط.

9.عبد الله حمودي(1998)، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب نظريات وأوهام، المؤلف الجماعي" وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر، المغرب.

10.محمد عابد الجابري، المجتمع المدني: تساؤلات وآفاق، ضمن المؤلف الجماعي "وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر، المغرب.

11.فوزي بوخريص(2013) مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، المغرب.

12.محمد كريم(2012)، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، أفريقيا الشرق، المغرب.

13.Ait Hadout et Mohamed Jouad(2003), Léconomie sociale au Maroc: approche méthodologique et acteurs en présence, in Ouvrage collectif « Le développement local et l économie solidaire à l épreuve de la mondialisation » sous la direction du Pr Driss Khrouz- éd . Fondation Al Saoud.

14. Alain Touraine(1996) rationalité et politique dans l'entreprise, in l'Entreprise et l'économie du 20 siècle" T.2 édition Puf.

15. Bordieu Pierre(1990), The logic of Practice.translated by Richard Nice. Stanford ,CA : Stanford university Press .

16. Bourdieu Pierre(2000), Les structures sociales de l'économie, Collection liber-éd. Seuil-Paris.
17. Bourdieu(P)(1994), Raisons pratiques. Essai sur la théorie de l'action, Edition du Seuil, Paris.
18. Crozier Michel et Friedberg Erhard(1977), L'acteur et le système, Edition Seuil , Paris .
19. Friedberg Erhard(2005) la culture " nationale" n'est pas tout le social. In Revue française de sociologie. Janvier mars .
20. Lipansky Edmond Marc(1995), Comment se forme l' identité des groupes. In sciences Humaines –N48.
21. M. Mauss(1989), Essai sur Le Don, forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques ' in sociologie et anthropologie,PUF ? Quadrige, 3eédition.
22. Renaud Sainsaulieu(1988), l identité au travail , éd presses de la fondation nationale des sciences politiques.